

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون



الجلسة ٨٧٣٣

الأربعاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|----------|--|----------------------|
| الرئيس | السيد بيكستين دو بوستوريفا | (بلجيكا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد نيينزيا |
| | إستونيا | السيد يورغنسن |
| | ألمانيا | السيد ماس |
| | إندونيسيا | السيد سيهاب |
| | تونس | السيد الأدب |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيدة لونا |
| | جنوب أفريقيا | السيدة ماريه |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة غونسالفيس |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | فييت نام | السيد دانغ |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ألن |
| | النيجر | السيد أوغي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة نورمان - شالي |

جدول الأعمال

عدم الانتشار

دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل عقد مؤتمر استعراض المعاهدة في

عام ٢٠٢٠

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



2005108 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل عقد

مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين، إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد غوستافو زلاوفن، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئاسة البلجيكية على عقد هذه الجلسة، والبناء على مبادرة ألمانيا العام الماضي. إن اهتمام المجلس المستمر بالأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على وجه الخصوص، دليل على دور كل منهما في السلام والأمن الدوليين.

ومن المناسب تماماً أن تنظر هذه الهيئة في إنجازات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومستقبلها. ففي نهاية المطاف، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة من ركائز السلام والأمن الدوليين. والقليل من المعاهدات المتعددة الأطراف، ناهيك عن معاهدات الأمن، يمكنها أن تدعي أن لديها سجل نجاح كسجل نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. حيث أنها وفرت طيلة ٥٠ عاماً حتى الآن، مزايا أمنية جماعية لجميع

دولها الأطراف. ولا تزال تشكل مثالا مستمرا على قيمة تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار باعتبارها ركائز داعمة للسلام والأمن الدوليين، بغض النظر عن الحالة اليوم.

حيث لا تزال المعاهدة تقيد بنجاح انتشار الأسلحة النووية، من خلال نظام ضمانات يمكن التحقق منه يتمتع بانضمام عالمي تقريبا. ولا ينبغي لنا أن ننسى أنه إبان التفاوض بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كلن يُقدّر أنه بحلول عام ١٩٧٥ سيكون هناك حوالي ٢٠ دولة مسلحة نوويا. ولا ينبغي اعتبار نجاح معاهدة عدم الانتشار أمرا مسلما به.

وبالإضافة إلى التزامات نزع السلاح الملزمة قانونا بموجب المادة السادسة من المعاهدة، عملت معاهدة عدم الانتشار أيضا كمحفل تفاوضي بحكم الواقع لنزع السلاح النووي. وقد قدمت تدابير هامة لبناء الثقة وتحقيق الشفافية، بما في ذلك بذل جهد لا لبس فيه للقضاء التام على الترسنات النووية، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي.

ويمثل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، الذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، والذكرى الخامسة والعشرين لتمديدتها إلى أجل غير مسمى، فرصة رمزية وعملية على حد سواء. إنها المناسبة المثالية للاحتفال بالإنجازات العديدة لمعاهدة عدم الانتشار، والدور الذي أدته في جعل العالم مكانا أكثر أمانا. وهي تشكل أيضا فرصة لكفالة أن تظل المعاهدة الدعامية الأساسية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن تواصل تعزيز أمن جميع الدول الأطراف.

إن عدم تحقيق نتيجة ناجحة في عام ٢٠٢٠ لن يقضي على المعاهدة أو نظام عدم الانتشار. لكن من شأنه تقويض القيمة التي توليها لهما الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي سيقبل من قيمة الدورة الاستعراضية كوسيلة لا لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب،

أولاً، يبدو أن إعادة التأكيد الرفيعة المستوى على الالتزام بالمعاهدة وبجميع الالتزامات المتعهد بها كأطراف فيها مناسبة في ذكرى مرور نصف قرن عليها.

ثانياً، لا بد من التزام جديد بقاعدة عدم استخدام الأسلحة النووية. فتزايد الخطاب الذي يمجّد فائدة الأسلحة النووية في الآونة الأخيرة أمر خطير ومزعزع للاستقرار. وينبغي لنا أن نعود إلى منطق الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها.

ثالثاً، إن وضع مجموعة من تدابير الحد من المخاطر التي يمكن أن تساعد العالم على تجنب احتمال استخدام الأسلحة النووية والمضي قدماً نزع السلاح النووي سيكون تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة.

رابعاً، ينبغي للدول أن تعترف بأن التحديات التي تواجه عدم الانتشار ليست جامدة، وبالتالي، لا يمكن للنظام كذلك أن يكون جامداً. وكحد أدنى أأمل أن تتمكن الدول الأطراف من إقرار البروتوكول الإضافي كميّار للضمانات.

خامساً، كما أشرت من قبل، لا يمكننا أن نتواري عن حقيقة أن العالم قد تغير. وكما قال الأمين العام في عدة مناسبات، تتطلب هذه البيئة رؤية جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وأمل أن يكون المؤتمر الاستعراضي نقطة انطلاق للتفكير في كيفية التصدي لتحديات الأسلحة النووية في عصرنا.

يضم مجلس الأمن الحالي العديد من الدول التي ستكون جهات فاعلة رئيسية في المؤتمر الاستعراضي. ولذلك، فإنني أعتقد أن من شأن إعادة أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للمعاهدة وإبداء الالتزام بضمان النجاح في أيار/مايو أن يقدموا دفعة كبيرة لآفاق المؤتمر الاستعراضي. ونظراً للمخاطر، أأمل أن يعملوا على تحقيق ذلك الهدف.

ولكن لتعزيز النظام ككل. ويمكن أن يرسخ الانقسامات داخل المعاهدة، مع تداعيات طويلة الأجل. وبالتالي، لا أبحر أشجع جميع الأطراف على التعامل مع المؤتمر الاستعراضي بروح من المرونة وباستعداد للمشاركة في حوار حقيقي من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق النجاح.

ويواجه النجاح في مؤتمر الاستعراض تحديات كثيرة، لا سيما التعريف المختلفة لما ينطوي عليه النجاح، فضلاً عن السياق الجيوسياسي الذي نجد أنفسنا فيه. ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن العالم مكان مختلف جداً عما كان عليه في عام ٢٠١٥، ناهيك عن عام ٢٠١٠ - آخر مرة أصدر فيها مؤتمر من المؤتمرات الاستعراضية وثيقة ختامية استشرافية.

فالعلاقات بين الدول - ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية - متصدعة. وما يسمى بتنافس القوى العظمى هو النظام السائد اليوم. والانقسام وانعدام الثقة وندرة الحوار هي القاعدة الغالبة. وهاجس المنافسة النووية غير المقيدة يخيم علينا لأول مرة منذ السبعينات. إننا نشهد ما سمي بسباق تسلح نووي نوعي - سباق لا يستند إلى الأرقام، بل إلى أسلحة أسرع وأكثر تحفياً وأدق. والنزاعات الإقليمية ذات البعد النووي تزداد سوءاً، وتحديات الانتشار لا تنحسر.

وعلى الرغم من ذلك، فإنني لا أعتقد أن هذه المسائل تحول بالضرورة دون النجاح في مؤتمر الاستعراض. في الواقع، إنني أأمل في أن تتسنى مناقشة تلك المسائل بصورة بناءة وبطرق يمكن أن تمضي بها قدماً، في إطار التنفيذ الكامل للمعاهدة. وفيما يتعلق بالنتيجة الاستشرافية، من الواضح أن ذلك سيرتهن بالحوار في المؤتمر نفسه. غير أنني أعتقد أن هناك عدة مسائل ينبغي أن تشكل جزءاً من أي وثيقة تحظى بتوافق الآراء. وأود أن أذكر بعضاً منها اليوم.

قصوره وفرصه - فحسب بل كذلكالتعاون السلمي على المدى المتوسط والمستقبلي بشأن هذه المسائل الذي نأمل أن نراه.

ولذلك فإن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ يأتي في وقت تتزايد فيه الشواغل والشكوك. وتتزايد التوقعات الوطنية والإقليمية. وتتلاقى التوترات - القديمة والجديدة على حد سواء - في معاهدة عدم الانتشار كنقطة جذب. ومع ذلك، عندما ننظر إلى السنوات الخمسين الماضية، يمكننا بالكاد أن نقول أننا نعيش في أفضل الأوقات أو في أسوأها، ويمكننا أن نرى بوضوح أن المعاهدة قد عبرت بنا أزمانا عديدة من التوتر والتغيير في الماضي. ونأمل في أن تواصل فعل ذلك في مؤتمر الاستعراض.

وقد يكون صحيحا أن الكثير من التقدم القابل للقياس الذي أحرز في إطار المعاهدة قد تحقق في الماضي، ولكننا في بعض الأحيان نقلل من شأن إنجازها الأساسي والفريد المتمثل في إنشاء نظام فعال لعدم الانتشار وفي دعم التعاون التقني والعلمي لصالح البشرية جمعاء. وتعتبر هذه الإنجازات الآن أمرا مسلما به، غير أنها كانت تبدو قبل ٥٠ عاما أو حتى ٢٥ عاما أحلاما لا يمكن أن تتحقق. وذلك أمر نحتاج إلى النظر فيه ونحن نضطلع بمسؤوليتنا في المؤتمر الاستعراضي المقبل - الحفاظ على ما حققناه والمضي قدما مع وضع السنوات الخمسين المقبلة نصب أعيننا.

ويتعين علينا، في ذلك السياق الصعب، أن نكون طموحين وأن نهدف إلى إحراز تقدم في كل مجال ممكن. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان النظر في الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة حتى نتتمكن من بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في التوصل إلى نتيجة شاملة واستشرافية. وأعتقد أن الركائز الثلاث، في حد ذاتها، مهمة بذات القدر ويعزز بعضها بعضا. ونحن نعلم أننا بحاجة إلى زيادة النظر في الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية. فتلك مجموعة من المسائل ذات

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد زلوفينين.

السيد زلوفينين (تكلم بالإنكليزية): لا تفصلنا سوى بضعة أيام عن الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما يقرب من الشهرين عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ولذلك، فإن الوقت مناسب ومهم لكي يناقش مجلس الأمن ويعيد تأكيد التزامه بالنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية من أجل التنمية التي تمكنها.

وتمثل المعاهدة ومؤتمرها الاستعراضي محفلا عالميا تقريبا لمناقشة المسائل المحورية للسلم والأمن الدوليين، وذلك يعطي معاهدة عدم الانتشار مستوى فريدا من الشرعية التي يعترف بها المجتمع الدولي. ومن الواضح أيضا أن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة كانت جزءا هاما من الأمم المتحدة منذ إنشائها. فعلى سبيل المثال، تسند المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية عن نزع السلاح و"تنظيم التسليح".

وقد أثبتت معاهدة عدم الانتشار، على مدى ما يقرب من ٥٠ عاما، أهميتها الحاسمة للحفاظ على الأمن الدولي وإتاحة الوصول إلى التطبيقات النووية السلمية. ويتعين على جميع الدول الأطراف أن تواصل العمل معا وأن تكفل استمرار التعاون الدولي الذي تنص عليه المعاهدة في المستقبل. وإذ نقترّب من اللحظة التي يجتمع فيها المجتمع الدولي هنا في نيويورك لاستعراض تنفيذ المعاهدة ومناقشة جميع المسائل ذات الصلة ويتوصل - أمل ذلك - إلى اتفاق على وثيقة ختامية تمهد سبيلا للمضي قدما، فإننا سنأخذ في الاعتبار، لا السياق المباشر - بأوجه

المناقشات فيما بين الأطراف لالتزامها وتحقيق نتيجة ناجحة ومشاركة للمؤتمر الاستعراضي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد زلوفين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيان.

أعطي الكلمة الآن للوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا .

السيد ماس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاثة أشهر، زرت هيروشيما. لقد وقفت في المساحة الفارغة الشاسعة التي خلقها الانفجار قبل ٧٥ عاما. رأيت المباني المدمرة وتحديث مع الناجين. وقال لي أحدهم: "لدينا وسائل لتدمير حضارتنا" و "ما حدث مرة واحدة يمكن أن يحدث مرة أخرى".

إن صدق تلك الكلمات هو ما دفع أسلافنا إلى إنشاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ولكن الاحتفال ليس كافيا. فعلى الرغم من الإنجازات القيمة لمعاهدة عدم الانتشار، فإنها تواجه نكسات خطيرة. فقد توقف نزع السلاح النووي. والتكنولوجيات الجديدة تؤدي إلى اختلالات استراتيجية خطيرة والأزمات المتعلقة بالانتشار تتطلب اهتمامنا الكامل.

وقد حصلت كوريا الشمالية على الأسلحة النووية في تجاهل تام لمعاهدة عدم الانتشار والعديد من قرارات مجلس الأمن. وما هي الرسالة التي ينطوي عليها ذلك العمل بشأن مصداقية قراراتنا؟ والسبيل الواقعي الوحيد للمضي قدما هو اتباع نهج ذي مسارين - الضغط، من ناحية، والمشاركة الدبلوماسية، من ناحية أخرى. وينبغي أن نقف متحدين في دعم جهود الولايات المتحدة لإجراء مفاوضات جادة مع كوريا الشمالية.

الصلة الأساسية بتنمية مجتمعاتنا، وقد أخذت مرتبة ثانوية في النقاش لفترة أطول مما ينبغي.

وأعتقد أن الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة تدعونا جميعا إلى إعادة الالتزام بتنفيذها بالكامل وتعزيزها من منظور استراتيجي. فمؤتمر الاستعراض هو مؤتمر للأطراف، وبالتالي فإن نتائجه ستوقف على التصميم والالتزام اللذين تبديهما جميع الأطراف عندما يحين الوقت للتوصل إلى حلول توفيقية وإبرام اتفاقات.

وبصفتي الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي، أشجع جميع الأطراف على حضور المؤتمر بطموح وتصميم على الدخول في تبادل مفتوح وصريح للآراء بشأن تنفيذ المعاهدة وتعزيز التزامنا المشترك بأحكامها الملزمة قانونا، هي الأساس الذي لا غنى عنه لجميع أوجه التعاون الدولي والتقدم في ميدان الاستخدامات السلمية والعلوم النووية والتكنولوجيا والتطبيقات في جميع الدول الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن المؤتمر الاستعراضي المقبل ينبغي أن يوسع نطاقه ويفتح على جميع الأصوات والأفكار. فمعاهدة عدم الانتشار لا يمكن أن تكون ناديا مغلقا. وينبغي أن نضمن إشراك الجيل القادم من القادة والممارسين في مناقشة هذه المسألة؛ ومراعاة وإدراج أصوات المرأة والمنظور الجنساني في استنتاجاتنا وإشراك المشغلين والمنظمين والممارسين والأكاديميين والعلماء في المناقشات أيضا. ومن المهم استخدام الزخم السياسي للذكرى السنوية الخمسين بغية التغلب على الانقسامات الزائفة. وما من سبب يمنعنا من إحراز التقدم بشأن كل مسألة من المسائل التي يمكن فيها إحراز التقدم.

وأرى أن المؤتمر الاستعراضي لا يتيح لنا الفرصة جميعا لاستعراض تنفيذ المعاهدة فحسب، بل لتجديد الالتزام بأهدافها من خلال تعزيز إسهامها في السلام والأمن والتنمية في بلداننا كافة. وسأسعى إلى توفير القيادة اللازمة لكفالة تجسيد

ثالثاً، إننا نوحّد جهودنا لحماية وتعزيز هيكل تحديد الأسلحة المتداعي لدينا. وندعو روسيا والولايات المتحدة إلى إظهار القيادة من خلال تمديد المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ولا يزال ذلك الاتفاق حاسماً لأنه يدعم التزام أكبر الدول النووية بالمادة السادسة.

وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، فقد حان الوقت لبدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاجها لاستخدامها في الأسلحة النووية.

وأخيراً، يجب على جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك. وبوصفها أحد المنسقين الحاليين، فإننا لن ندخر جهداً لتحقيق تلك الغاية.

فعندما وقعنا على معاهدة عدم الانتشار، أيدنا جميعاً هدفها النهائي. ويجب أن نحقق عالماً خالياً من الأسلحة النووية. وما من مكان على الأرض يوضح ذلك أكثر من هيروشيما، وما من أحد يتحمل المسؤولية أكبر من أعضاء المجلس.

السيدة ماري (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):
نشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو والرئيس المعين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، السيد غوستافو زلوفينين، على إحاطتهما.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن إنكار أن معاهدة عدم الانتشار تضطلع بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين. والأهداف العامة الثلاثة

وفي الوقت نفسه، ستكفل ألمانيا، بوصفها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، تنفيذ الجزاءات تنفيذاً كاملاً وعلى النحو الواجب.

وما نتوقعه من إيران أيضاً هو أن تنفذ التزاماتها تنفيذاً كاملاً. ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة أفضل أداة لمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية والأداة الوحيدة للقيام بذلك. إن أوروبا تضطلع بدورها في دعم خطة العمل الشاملة المشتركة، ولكن إيران ينبغي أن تفعل الشيء نفسه وأن تعود إلى الامتثال الكامل دون مزيد من التأخير.

وبالأمس، اجتمع في برلين زملاء من ١٦ دولة، من مؤيدي مبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون، شأننا شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، بأن الوقت قد حان لإحياء دبلوماسية نزع السلاح. وقد اعتمدنا في برلين إعلاناً سياسياً يستند إلى ركائز ملموسة. وبعض هذه الخطوات لا يمكن أن نتخذها إلا الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ والبعض الآخر يهمننا جميعاً. وهي دعوة إلى تنحية خلافاتنا السياسية جانباً وأخذ التزاماتنا على محمل الجد.

أولاً، نقترح مجموعة من التدابير العملية لتجنب أوجه سوء الفهم والحد من المخاطر النووية وإعادة بناء الثقة. وتشمل هذه التدابير زيادة الشفافية بشأن الترسانات النووية، وإنشاء خطوط اتصال لا تتأثر بالأزمات وبدء حوار مفتوح بشأن الاستقرار الاستراتيجي والمذاهب النووية. وينبغي أن يشمل هذا الحوار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ثانياً، إننا نركز على التحقق. ففي عام ٢٠١٩، أجرينا تمريناً عملياً شاملاً مع فرنسا. وأظهر كيف يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تشارك في التحقق دون اكتساب المعرفة بشأن الجهاز النووي. والمزيد من العمل ينبغي أن يعقب ذلك في هذا الصدد.

تكون نتائج المؤتمر الاستعراضي تفصيلية ولكن يجب في الوقت نفسه ألا تشكل تراجعاً أو إعادة تفسير للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. وتشاطر جنوب أفريقيا الآخرين الإعراب عن قلقها إزاء التوترات الجغرافية السياسية الراهنة وآثارها المترتبة على السلم والأمن الدوليين. ولذا نرى أن المناخ الأمني الحالي هذا لا يسمح بأي مجال لمزيد من المماثلة لتحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح النووي. ولذلك نحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى قدر من المرونة بغية التخفيف من حدة التوترات. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، فلا تزال الضرورات الإنسانية تشكل أساس بحثنا عن عالم خال من التهديد الذي تسببه حيازة الأسلحة النووية واستخدامها وانتشارها. وأصبحت تلك الاعتبارات اليوم شاغلا رئيسيا وعالميا يجب وضعه في صميم مداولتنا وإجراء اتنا وقراراتنا بشأن الأسلحة النووية.

وفي الختام، لا تزال جنوب أفريقيا على قناعة بأن فعالية معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها وأهميتها تستند إلى الصفة الكبرى عبر ركائزها الثلاث، وأن نجاح المؤتمرات الاستعراضية في المستقبل سيتحدد بمدى تنفيذ تلك التعهدات. وفي ذلك الصدد، فنحن على استعداد لأداء دورنا.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي ناكاميتسو والسفير زلوفينين على إحاطتهما. ونود أيضا أن نرحب في مجلس النواب بوزير خارجية ألمانيا الاتحادي، معالي السيد هايكو ماس. ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وبالتنفيذ الكامل والفعال للركائز الثلاث التي تقوم عليها. ونحث البلدان التي لم تصبح بعد طرفا في المعاهدة على أن تفعل ذلك في سعينا الجماعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لمعاهدة عدم الانتشار - وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - مترابطة ترابطا لا ينفصم. ولذلك تتمسك جنوب أفريقيا برأيها الراسخ بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان متعاقدتان. ولا بد إذن من إحراز التقدم بشأهما معا بغية تحقيق هدف معاهدة عدم الانتشار ومقصدتها.

لكن على الرغم من تعزيز تدابير عدم الانتشار، لم يُحرز بعد تقدم ملموس مماثل في مجال نزع السلاح النووي. ونعتقد أن الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تقابلها جهود متزامنة لإزالة جميع الأسلحة النووية، بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وبالمثل، لا تزال نشعر بقلق بالغ إزاء الافتقار الواضح إلى روح الاستعجال والجدية التي لا تزال تُعالج بها التعهدات الرسمية، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ومما يثير المزيد من القلق المحاولات الرامية إلى إبطال أو إعادة تفسير التعهدات بنزع السلاح النووي التي تم الالتزام بها منذ مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض الأسلحة النووية وتمديدها.

وهذه الحالة تضع معاهدة عدم الانتشار وعملية استعراضها تحت ضغط متزايد. فهي لا ترقى إلى مستوى الالتزامات والتعهدات المتعلقة بالمادة السادسة والتعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، بالإزالة التامة لترساناتها النووية. وتعدّ نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ بمثابة المعايير الحالية لنزع السلاح النووي. وليس التراجع عن تلك الالتزامات خيارا. وعليه، نرى أن نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ يعتمد إلى حد كبير على مدى الوفاء بتلك التعهدات.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا فمن الضروري أن تؤكد نتائج المؤتمر الاستعراضي المقبل مجددا التعهد الثابت من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن المهم بصفة خاصة أيضا أنه ينبغي ألا

حكم مسبق على نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وإن للجهاز الأكثر شمولا وتمثيلا في الأمم المتحدة - أي الجمعية العامة - ولاية لتناول تلك المسألة في الاستعراض المقبل.

وختاما، نشدد على أنه يجب أن تظل الإزالة التامة للأسلحة النووية أولوية قصوى في جدول أعمال المجتمع الدولي. ويجب أن نعود إلى تبني رؤية مشتركة ومسار يؤديان إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. فلنعمل معا لحماية مستقبل البشرية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة ناكاميتسو والسفير زلوفينين على إحاطتيهما.

يستهل ميثاق الأمم المتحدة بعبارة "نحن، شعوب الأمم المتحدة، مصممون على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وبعد أسبوع ونصف فقط من التوقيع عليها كان أول استخدام للأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي، ونأمل أن يكون آخر استخدام لها. وكان ذلك إيذانا ببداية سباق التسلح النووي الذي لا تزال عواقبه ملموسة. واستغرقت مواجهة ذلك التحدي بالتوصل إلى صيغة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما يقرب من ٢٥ عاما، وسنحتفل بذكرها السنوية الخمسين لهذا العام في بضعة أيام من الآن.

وتوطدت معاهدة عدم الانتشار خلال نصف قرن من إبرامها بوصفها أحد الأركان الأساسية للنظام العالمي الدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويعد تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ دليلا على أهميتها البالغة وأنها تلبي مصالح جميع الدول الأطراف، النووية وغير النووية على حد سواء.

وشهدنا مؤخرا انهيار عدد من الآليات المعترف بها دوليا في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويكمن السبب الجذري كما نراه، في مساعي دولة واحدة فقط للهيمنة على العالم وفرض نُظُمها على المجتمع الدولي على حساب مصالح الدول

وإن للأسلحة النووية القدرة على تدميرنا وجرنا إلى الوراء لعدة عقود من تحقيق أهدافنا الإنمائية. وعليه، اتخذت سانت فنسنت وجزر غرينادين عدة خطوات إيجابية للتصدي لذلك التهديد الوجودي. فنحن طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية لعام ١٩٦٧ - معاهدة ثلاثيلوكو - التي أنشأت منطقتنا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية وهي منطقة مكتظة بالسكان. وعلاوة على ذلك، نفخر بأن أصبحنا الدولة الرابعة والعشرين الطرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٩. ونحن ملتزمون بضمان أن تظل منطقتنا منطقة للسلام كما أعلنت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤.

ومع انخفاض العدد العالمي للأسلحة النووية، فلم يتحقق بعد نزع السلاح الكامل وتزداد التوترات الجغرافية السياسية سوءا بسبب وجود تلك الأسلحة. وتعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة هامة في القضاء التام على ذلك التهديد. فهي لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار.

ونشدد على ضرورة التعاون المتعدد الأطراف في التصدي لخطر الأسلحة النووية بطريقة فعالة. ونؤكد مجددا ضرورة مواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية الحوار المتعمق والمفتوح بشأن مبادئها وسياساتها النووية. ومن شأن ذلك أن يعزز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف ذات الصلة.

وسنواصل احترامنا لسيادة جميع الدول، ونؤكد مجددا خلال سياساتنا المتعلقة بعدم الانتشار أنه يجب ألا تمس بحق الدول في الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية. وما زلنا نؤيد الرقابة التي توفرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد.

وتلتزم سانت فنسنت وجزر غرينادين بالعمل مع المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، ونأمل أن يكون ناجحا. ويجب ألا يشكل كل ما قيل في القاعة اليوم أي

بفعالية على أزمة كادت تتحول إلى صراع محتم. وقد تحقق تقدم كبير بمجرد أن أبدت الأطراف المعنية استعدادا حقيقيا للإصغاء إلى بعضهم البعض ومراعاة المصالح المتبادلة. غير أننا نرى اليوم انهيار ذلك الإنجاز الفريد في الدبلوماسية المتعددة الأطراف بسبب الرفض التام من جانب الولايات المتحدة للالتزامات القانونية الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء رفض الولايات المتحدة رسميا التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنشر أسلحتها النووية على أراضي بعض حلفائها ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن واشنطن في نهجها المذهبية الجديدة تخفض إلى حد كبير عتبة استخدام الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تواصل الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ممارسة ما يسمى بالمهام النووية المشتركة، التي تشمل عناصر التخطيط والتدريب النوويين على استخدام الأسلحة النووية التي يشارك فيها ممثلو دول غير حائزة للأسلحة النووية. وهذا انتهاك مباشر للمادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في منظمة حلف شمال الأطلسي والمادة الثانية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبلغت تلك السلسلة من الإجراءات المحددة الأهداف ذروتها عندما أجرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون مناورات هذا الشهر محاكاة استخدام الأسلحة النووية في أراضي الاتحاد الروسي.

ومن أجل الحد من التوتر المتزايد دون داع والحفاظ على إمكانية إجراء مزيد من الحوار الاستراتيجي، اقترحنا قبل عام ونصف العام أن تؤكد واشنطن على الأقل، أو يجذب أن تعزز، معادلة غورباتشوف - ريغان المتمثلة في أنه لن يكون هناك منتصر في حرب نووية وأن حربا من هذا القبيل لا ينبغي أن تبدأ أبدا. ولم نلتق أي رد بعد.

نحن نفهم أن شواغل عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تزيد من مطالبها بالتعجيل بعملية نزع السلاح النووي.

الأخرى والقانون الدولي. فقد أعلن أن جميع الاتفاقات والآليات المتعددة الأطراف التي تمنع مثل هذه الهيمنة قد عفا عليها الزمن ولم تعد فعالة.

وربما تكون نقطة الانطلاق هنا انسحاب واشنطن في عام ٢٠٠٢ من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وهي إحدى أهم تلك الاتفاقيات. وفي العام الماضي مزقت الولايات المتحدة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى استنادا إلى ذريعة زائفة. وبعد ذلك مباشرة تقريبا بدأت اختبارات الطيران لمنظومات الولايات المتحدة المحظورة سابقا. ولم تجد مقترحاتنا بفرض وقف اختياري على نشر منظومات القذائف التسيارية القصيرة والمتوسطة المدى، بما في ذلك وضع آلية للتحقق منها، التجاهل من قبل الولايات المتحدة وحلفائها فحسب بل أضعفت أيضا. وتؤكد هذه الإجراءات أن لا صلة للأسباب الحقيقية لانهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بموقف روسيا وإجراءاتها.

ويساورنا قلق عميق أيضا من عدم الوضوح بشأن مستقبل معاهدة ستارت الجديدة. وسيكون تمديد المعاهدة خطوة معقولة ستمكّن من منع المزيد من تدهور الوضع في ميدان الاستقرار الاستراتيجي، وتجنب الانهيار الكامل لآليات الرصد والتقييد في المجالين النووي والصاروخي، فضلا عن كسب الوقت لمناقشة نهج تحديد الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية الجديدة. وتتسم النداءات الموجهة إلى روسيا لتمديد معاهدة ستارت الجديدة بأنها مضللة. فقد اقترح الرئيس بوتين أن تمدد الولايات المتحدة المعاهدة دون أي شروط مسبقة.

ولا نزال ننتظر ردا.

وفي ذلك الوقت، كان الاتفاق النووي مع إيران نجاحا كبيرا في مجال عدم الانتشار. قبل خمس سنوات، تم التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة لحل المسألة النووية الإيرانية وإقرارها بالإجماع في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذا مثال على التغلب

الشرق الأوسط، التي عقد أولها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ستؤدي في نهاية المطاف إلى النتيجة المرجوة، وهي وضع وتوقيع جميع بلدان الشرق الأوسط لاتفاق ملزم قانونا بشأن إنشاء هذه المنطقة. ومن جانبنا، فقد تعاوننا تعاوناً كاملاً وسنواصل التعاون في هذا الصدد. ومن المهم أن ينضم إلى تلك الجهود الأعضاء الخمسة الدائمون الآخرون، والأهم من ذلك أن تنضم إلى هذه الجهود جميع بلدان الشرق الأوسط.

نحن نعتبر ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصراً رئيسياً من عناصر نظام عدم الانتشار. فالغرض منها هو منع تحويل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى صناعة الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون بمواصلة مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام الضمانات. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان الحفاظ على الطابع المحايد وغير المسيس والسليم تقنياً لآلية التحقق الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار. والمسألة التي يبدو أن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متفقون بشأنها هي استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ومن الضروري الآن الجمع بين جميع الدول الأطراف في المعاهدة، النووية منها وغير النووية، من أجل تخفيف حدة التوترات. ومن المهم أن يسهم عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، لا إضعافه. وهذا يعني أنه ينبغي أن يعقد على نحو غير تصادمي قدر الإمكان. ويجب على الدول الأطراف، كحد أدنى، أن تؤكد التزامها المشترك بالمعاهدة وأن تؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدت بها خلال دورات الاستعراض السابقة. وروسيا مهتمة بالحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي وتحسينه، وهي على استعداد للتعاون بشكل وثيق مع جميع المشاركين لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر بلجيكا على تنظيم هذه الإحاطة الهامة جداً. ونود أن نرحب

وقد اعتبرنا هذه المسألة دائماً إحدى أولويات سياستنا الخارجية. لكن لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار بوضوح جميع جوانب الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. إن الأعمال العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في السنوات الأخيرة، فضلاً عن تهديدات واشنطن ضد عدد من الدول، بما فيها روسيا، إنما تبعدنا فحسب عن هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وثمة حاجة إلى تحديد مستمر للشروط المسبقة التي من شأنها أن تزيد من تعزيز نزع السلاح النووي. وينطوي ذلك، في المقام الأول، على تحسين الوضع الاستراتيجي في مناطق معينة وفي العالم ككل. ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق مراعاة المجموعة الكاملة للعوامل التي لها تأثير على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. وتشمل هذه العوامل، على وجه الخصوص، النشر غير المحدود لمنظومة الولايات المتحدة العالمية للدفاع بالقدائف، وتطوير أسلحة استراتيجية غير نووية عالية الدقة، وإمكانية نشر أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي، وتقويض مجموعة المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار وتحديد الأسلحة، ومحاولات إضعاف القدرات الدفاعية للدول الأخرى من خلال الوسائل غير المشروعة المتمثلة في فرض الجزاءات أحادية الجانب، والالتفاف على مجلس الأمن. ومن غير المرجح أن يتسنى تحقيق بيئة أمنية دولية تفضي إلى إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي دون معالجة تلك المسائل.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في القرار المتخذ في قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، كان دائماً مسألة بالغة الأهمية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن على ثقة من أن المؤتمرات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في

ثانياً، يجب أن يكون نزع السلاح النووي كاملاً وقابلًا للتحقق ولا رجعة فيه. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وهذا التزام قانوني صريح يقع على عاتق جميع الأطراف، وتنفيذه ليس اختياريًا أو مشروطًا. ويساور إندونيسيا بالغ القلق إزاء الأهمية المتزايدة التي توليها بعض الدول للأسلحة النووية في مذهبها الأمنية، بما في ذلك من خلال برامج التحديث. إن عدم الانتشار يستمد شرعيته من عدم وجود أسلحة نووية. ولا يزال القضاء التام عليها هو الضمان الوحيد لترجمة رغبتنا المشتركة في صون السلم والأمن الدوليين إلى حقيقة واقعة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وثمة أهمية حيوية لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار.

ثالثاً، من الضروري وجود نظام فعال لعدم الانتشار من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك لجميع الدول غير الأطراف في المعاهدة، أن تضع جميع مرافقها النووية تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد إندونيسيا أيضاً أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل آليات حاسمة ضد الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، ترحب إندونيسيا بالمؤتمر الأول لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا بد من التأكيد على أن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية في وقت مبكر إلى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وإذ نكرر التأكيد على مسؤوليات الدول الأطراف بموجب معاهدة عدم الانتشار، فإننا نحث الجميع على العمل معاً للمساعدة في عقد مؤتمر استعراضي لائق. فلا يمكن للعالم

بسعادة السيد هيكو ماس، وزير خارجية ألمانيا، في المجلس. وأود أيضاً أن أشكر السيدة إيرومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد غوستافو زلوفينين، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، على إحاطتيهما الثاقبتين والشاملتين.

تؤيد إندونيسيا تأييداً تاماً معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي وأداة أساسية لدفع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. إن انهيار هيكل تحديد الأسلحة، وزيادة التوترات بين بعض الدول، واستمرار وجود الأسلحة النووية، بمذاهبها، تؤكد ضرورة عقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٢٠.

وإندونيسيا، بوصفها من المؤيدين منذ أمد بعيد لعالم خال من الأسلحة النووية، تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي. وفي حين أنه يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بدور فعال، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تتقدم بمصداقية لدعم معاهدة عدم الانتشار برمتها. وأود في ذلك السياق أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، التنفيذ المتوازن والشامل وغير التمييزي للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ويجب تنفيذ هذه الركائز الثلاث - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة تعزز بعضها بعضاً. إن تحديد أي ركيزة واحدة وإهمال الركيزتين الأخريين لا يضعف أهداف المعاهدة ومصداقيتها فحسب، بل ويقوض دعم المعاهدة، وهو أمر أساسي للحفاظ عليها. وتحظى معاهدة عدم الانتشار بتأييد واسع النطاق لأنها توفر أيضاً التزاماً قانونياً فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وتمكن من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وبعد ٥٠ عاماً، لا يزال الشيء غير المنقوص هو انعدام الأمن في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك التي نفذت بجدية التزاماتها بعدم الانتشار بحسن نية.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي للتنفيذ الصارم والمتوازن لمعاهدة عدم الانتشار على صعيد ركائزها الثلاث: عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدامات السلمية. ونشارك في جميع الجهود الدولية المبذولة في مجال عدم الانتشار، بما في ذلك مختلف المعاهدات العالمية والإقليمية؛ ونلتزم بأعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات؛ ونواصل بجدية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبينما نقترّب من الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، نود أن نشدد على ما يلي:

أولاً، ينبغي السعي بنشاط إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، سواء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أو بينها وبين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن للعلاقات الطيبة والنوايا الحقيقية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية واتخاذها لخطوات ملموسة نحو نزع السلاح، حتى وإن كانت صغيرة، التقليل من خطر الحرب النووية. ويمكن أن تشجع ضمانات الأمن السلبية ودعم المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن المساعدة في الاستخدامات السلمية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تقوية التزامها بعدم الانتشار.

ثانياً، ينبغي تنفيذ التزامات عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بطريقة جادة ومتسقة. وينبغي بذل جهود أقوى لضمان الانضمام إلى جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة وبدء نفاذها، بما فيها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ثالثاً، ينبغي أن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية، منفردة أو مجتمعة، جهوداً لنزع السلاح النووي باعتبار ذلك

أن يتحمل أي نكوص عن الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. ويتحمل أعضاء المجلس مسؤوليات معينة لكفالة أن يسهم المؤتمر بالتأكيد في تعزيز السلم والأمن العالميين. وعلى الصعيد الوطني، ستواصل إندونيسيا، بوصفها منسقة حركة بلدان عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، الاضطلاع بدورها والإسهام بنشاط في نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة البلجيكية على تنظيم جلسة الإحاطة الهامة جدا اليوم. ونرحب ترحيباً حاراً بحضور معالي السيد هايكو ماس، وزير خارجية ألمانيا، وبالبيان الذي أدلى به، ونعرب عن تقديرنا للمبادرات الألمانية الرامية إلى تعزيز الدعم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في أيار/مايو. كما نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسفير زلوفينين على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

بعد نصف قرن وتسعة مؤتمرات استعراضية، تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. فهي توفر إطاراً لمنع وقوع كارثة حرب نووية وللسعي إلى نزع السلاح النووي وتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية. وقد سُجلت إنجازات كبيرة في ميدان التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وتُبذل جهود كثيرة لتعزيز نظام عدم الانتشار وإضفاء الطابع العالمي عليه. وأود أن أثنى على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساهماتها في هذين المجالين، ودور مجلس الأمن فيما يتعلق بعدم الانتشار.

وقد شهد نزع السلاح النووي بعض التقدم، ولكنه لا يزال أقل بكثير من توقعات المجتمع الدولي. واليوم، لا تزال الترسنات النووية قادرة على تدمير البشرية مئات المرات. ومن شأن أي استخدام للأسلحة النووية - سواء كان مقصوداً أو عن طريق الخطأ أو نتيجة لسوء تقدير - أن يهدد السلم والأمن الدوليين.

إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ سيعقد في نيسان/أبريل، وذلك بعد أن انتهى المؤتمر السابق المعقود في عام ٢٠١٥ دون التوصل لاتفاق. وسيتيح لنا مؤتمر هذا العام الفرصة لتقييم التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس الماضية في تنفيذ جميع أهداف المعاهدة المتصلة بركائزها الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويتين في الأغراض السلمية.

ولذلك، يسر وفد بلدي أن يشارك بروح بناءة في جلسة الإحاطة هذه بشأن موضوع يثير قلقا بالغاً لدى المجتمع الدولي. فعدم انتشار الأسلحة النووية يمثل مسألة خلافية منذ عقود في ضوء أثره على الأمن العالمي. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية هائلة في هذا الصدد. وهذا سبب آخر يجعل النيجر، وهي عضو في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ترحب بهذه الجلسة.

ومن المهم ملاحظة أن معاهدة عدم الانتشار، منذ دخولها حيز النفاذ في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠، قد مكنت من الحد بدرجة كبيرة من انتشار الأسلحة النووية ومن إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف نزع السلاح مع تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. والإحصاءات المتعلقة بالمكاسب التي تحققت تبين بوضوح الأهمية الاستراتيجية لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها أداة أساسية لاستقرار الدولي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية، لا تزال هناك مناطق رمادية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ المعاهدة. وتشكل الانتهاكات التي شهدناها تهديدا خطيرا للسلم العالمي، وبالتالي تتطلب رفع يقظة المجتمع الدولي.

ويشجب وفد بلدي تلك الانتهاكات ويدينها بشدة، ويشعر بالسخط إزاء الجهود المتزايدة التي بذلت في السنوات الأخيرة لتحديث الترسانات النووية، التي لا تزال تشكل تهديدا نوويا للعالم، الذي يتطلع إلى مزيد من السلام والعدالة. إن

وسيلة ملموسة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك إمكانية الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في المستقبل.

رابعا، ينبغي تعزيز نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال التنفيذ الفعال للمعاهدات ذات الصلة وانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المعاهدات القائمة، فضلا عن إنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفي هذا المقام، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

خامسا، ينبغي أن يستمر الحوار والمفاوضات بحسن نية لحل المسائل الصعبة، بما في ذلك المسائل المتصلة بشمال شرق آسيا والشرق الأوسط.

في الختام، لقد فشلت خمسة من المؤتمرات الاستعراضية التسعة التي عُقدت حتى الآن في التوصل إلى توافق في الآراء. وفي الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، يجب أن تسود قضية السلام وروح الإنسانية. فلنتكاتف ونُسوّ الخلافات.

السيد أوغي (النيجر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر بلجيكا على عقد جلسة الإحاطة هذه بشأن المسألة الهامة المتمثلة في عدم الانتشار النووي - وهي إحدى الركائز الحاسمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والشكر موصول أيضا إلى وزير خارجية ألمانيا، معالي السيد هايكو ماس؛ والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، والرئيس المعين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، سعادة السيد غوستافو زلوفينين، على الإحاطات الممتازة والزاهرة بالمعلومات التي قدموها بشأن حالة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في نيسان/أبريل.

الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح من أجل تجنب البشرية آلام حدوث كارثة نووية جديدة.

وترحب النيجر بالدور الإيجابي البارز في مجال التحقق والمراقبة الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ولذلك يجب على جميع الدول أن تدعم جهودها. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على مصداقية الوكالة ونزاهتها وحيادها.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تكمل أعمال المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بأكبر قدر من النجاح.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين بالشكر لوكيلة الأمين العام ناكاميتسو والسفير زلوفينين، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، على إحاطتهما.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وعنصر هام في نظام الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب، وضمانة مؤسسية رئيسية للنهوض بنزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز تحقيق استفادة أكبر من الطاقة النووية من أجل البشرية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى. وعشية المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، يجب على أعضاء المجلس أن يتذكروا الدور التاريخي للمعاهدة وأن يتطلعوا إلى استمرار أهميتها بالنسبة للسلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، بغية ضمان نجاح المؤتمر.

إن التحديات في ميدان الأمن الدولي في الوقت الحاضر تتزايد، وتزداد حدة التنافس بين الدول الكبرى. وقد كان لذلك أثر خطير على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. فقد

التعاون بين الدول الأطراف عنصر هام في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار ويجب تعزيزه إذا أردنا التوصل إلى توافق الآراء الضروري الذي يتطلبه ذلك.

وقد أعربت النيجر عن قلقها العميق إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، مما يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي الدول الأطراف إلى الامتثال الصارم لالتزاماتها الدولية. وستستفيد تلك الدول من هذه الأداة من أدوات تحقيق السلام. ويدعو وفد بلدي جميع الدول إلى بذل مزيد من الجهود لكي توطد وتستديم تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، التي تشكل حجر الزاوية في هيكل الأمن الدولي.

لقد أظهرت النيجر التزامها بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتصديق عليها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. ونرحب بتحول القارة الأفريقية اليوم إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية بفضل التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، مما يؤكد بوضوح توافق الآراء في أفريقيا بشأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تصر المعاهدة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وعشية المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده هذا العام، تؤكد النيجر من جديد التزامها بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات المتعددة الأطراف الرامية إلى القضاء على انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية أو منعه في الوقت الذي أصبح فيه ظهور الجهات الفاعلة التي تروج للإرهاب يهدد السلام والأمن بالفعل في عدة دول. ولهذا السبب تدعو النيجر مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبداء قدر أكبر من المسؤولية في

النووية أن توسع نطاق معاهداتها الثنائية لنزع السلاح النووي وأن تزيد من تخفيض أسلحتها النووية بشكل كبير وصارم من أجل تهيئة الظروف المواتية للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية للانضمام إلى عملية نزع السلاح.

ثالثاً، يجب أن نعزز نظام عدم الانتشار النووي وأن نقضي على خطر انتشار الأسلحة النووية. فانتشار الأسلحة النووية له أسباب جذرية معقدة ويتطلب اتباع نهج متكامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية. ويجب تعزيز سلطة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وطابعه العالمي. ويجب أن نتخلى عن المعايير المزدوجة والانتقائية. ويجب علينا تعزيز الحلول السياسية للمسائل النووية الإقليمية الساخنة ودعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة، وعملية الحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وتنفيذ الوثائق الختامية للمؤتمرات المتعاقبة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقرار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

رابعاً، يجب أن نحقق الاستفادة الكاملة من إمكانية تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وما يتصل بها من تعاون دولي. فالاستخدام السلمي للطاقة النووية حق غير قابل للتصرف تمنحه المعاهدة للدول الأطراف. وينبغي ألا يؤدي منع انتشار الأسلحة النووية إلى تفويض الحق المشروع لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور نشط في تعزيز عمليات التبادل والتعاون فيما بين البلدان في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي تعزيز التنمية والرخاء المشتركين.

وقد نفذت الصين بجدية أحكام المعاهدة ونتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وفي الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، قدمنا تقريراً عن الامتثال

اشتدت الخلافات في ميدان نزع السلاح النووي، وتتصاعد النزعة الانفرادية في ميدان عدم الانتشار، وأصبح تسييس الاستخدامات السلمية للطاقة النووية اتجاهها بارزاً. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، فإن التعزيز المستمر لآليات معاهدة عدم الانتشار وإحراز التقدم بصورة متوازنة في الركائز الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - يكتسيان أهمية قصوى بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز تقدم البشرية وتنميتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقترح الصين ما يلي.

أولاً، يجب أن نتمسك بتعددية الأطراف وأن نحمي النظام الدولي القائم على القانون الدولي. وينبغي أن نحافظ على وجود مفهوم أمني مشترك ومتكامل وتعاوني ومستدام، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف والسعي إلى تحقيق الأمن المشترك العالمي. وينبغي أن نحمي الآليات المتعددة الأطراف القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك آليات الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، وأن نعارض الانسحاب من المعاهدة وانتهاكها. ويجب أن نعمل معا لوضع قواعد وأنظمة في مجالات جديدة، مثل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، من أجل مواجهة التحديات الجديدة للأمن الاستراتيجي.

ثانياً، يجب أن نواصل العمل عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي التدريجي والحد بفعالية من المخاطر النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير فعالة للحد من دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني، وأن تؤكد من جديد المفهوم القائل بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تُحاض، وأن تمارس ضبط النفس في بناء القدرات الاستراتيجية ونشرها. وينبغي أن يسترشد نزع السلاح النووي بمبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي للبلدان التي تمتلك أكبر الترسانات

السيدة لونا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية):
نحن ممتنون للإحاطات الإعلامية القيمة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد غوستافو زلاوفينين، الرئيس المُعين للمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

ترحب الجمهورية الدومينيكية بالمبادرة لعقد هذه الجلسة، ونود أن نبدأ بإعادة تأكيد التزامنا غير المشروط بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وأداة أساسية في صون السلم والأمن الدوليين. نرى أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يكمن في حظرها والقضاء عليها قضاء مبرما. ولهذا السبب نؤيد اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وإبرامها، لأننا نعتقد أنها تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشار.

نشعر بالقلق إزاء التحديات الكبيرة التي تواجه معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك إنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، والحالة النووية في كوريا الشمالية، والمواجهة التي تنطوي عليها خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران.

مع الإنهاء الرسمي لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، أصبح هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار مهدداً تهديداً كبيراً مع احتمال استئناف سباق التسلح الذي اعتقدنا أنه ولى بانتهاء الحرب الباردة. ولذلك نحث الأطراف المعنية على تجديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وبدء المفاوضات بشأن التدابير الجديدة لتحديد الأسلحة. وبالمثل، وفيما يتعلق بالمسألة النووية في كوريا الشمالية، نأمل في بذل جهود أكبر لاستئناف الحوار بغية تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية بموجب اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الوطني يشرح بشكل شامل مقترحاتنا المتعلقة بالسياسة العامة والإنجازات التي تحققت في مجال الامتثال فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة. وسنقوم بتحديث التقرير وتحسينه وتقديمه إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر.

وتشارك الصين بنشاط في التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية - وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس. وفي المؤتمر السنوي للدول الأعضاء الخمس الدائمة في بيجين في عام ٢٠١٨، ناشدنا الأطراف أن تحدد بوضوح اتجاه التعاون في المستقبل. وفي مؤتمر الدول الخمس هذا العام في لندن، أجرت الصين مناقشات متعمقة مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، ومكتب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والأطراف الأخرى ذات الصلة بشأن مسألة الإبقاء على آليات المعاهدة. وقد أحرز الفريق العامل المعني بالمصطلحات النووية التابع لمجموعة الدول الخمس، بقيادة الصين، تقدماً هاماً وسيقدم نسخة جديدة من المسرد النووي إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر. وتوصلت الدول الخمس إلى سلسلة من المبادرات التعاونية للمساعدة على نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر.

وما فتئت الصين، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتمسك بقوة بعالمية المعاهدة وصلاحيتها وسلطتها، وظلت ملتزمة بالنهوض بعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وبذلت جهوداً دؤوبة لدفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام، وحماية نظام عدم الانتشار النووي، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وما يتصل بها من تعاون دولي. وقد حافظت الصين دائماً على طريق التنمية السلمية واتبعت سياسة خارجية مستقلة نحو السلام، وسياسة وطنية دفاعية. وستواصل الصين المشاركة بنشاط في تعددية الأطراف وممارستها، والحفاظ بقوة على النظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتقديم إسهامات جوهرية في القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن للبشرية.

بناء الثقة والشفافية وتيسير التعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونؤكد من جديد دعمنا لمعاهدة عدم الانتشار ومؤتمرها الاستعراضي، ونأمل عندما يلتئم المؤتمر في المرة المقبلة أن يتم الاتفاق على اتخاذ تدابير ملموسة واستباقية.

السيد أن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسفير زلاوفين على إحاطتهما الإعلاميتين.

طوال السنوات الخمسين الماضية، قللت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى من انتشار الأسلحة النووية، ووفرت الإطار الذي يُمكن من بلوغ مستويات كبيرة من نزع السلاح النووي، ومكنت الدول من تطوير أسلحة آمنة وأمونة، ومكّنتها من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد أدت المعاهدة دورا حاسما في توفير الأساس لمناقشاتنا بشأن إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والمملكة المتحدة ملتزمة بعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وستعمل مع جميع الشركاء من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية.

نريد أن نضمن بأن يوفر لنا المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ إجراء مناقشات كاملة وصریحة مع أكبر عدد من الدول الأطراف بشأن جميع ركائز معاهدة عدم الانتشار؛ والتأمل في النجاحات التي تحققت حتى الآن؛ وتحديد اتجاه جماعي للمستقبل. إن ما نصبوا إليه هو أن تتفق الدول الأطراف على نتيجة توافقية.

اسمحوا لي أن أبرز أربعة من إسهامات المملكة المتحدة في نجاح المؤتمر الاستعراضي.

أولا، سنقدم تقريرا وطنيا نهائيا يحدد كيفية تنفيذنا لمعاهدة عدم الانتشار في جميع الركائز الثلاث خلال هذه الدورة. قدمنا مسودة نص خلال اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام

نشدد أيضا على أهمية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة التي أفرزت النتيجة الناجحة للدبلوماسية وتعددية الأطراف. ونعتقد أنه يجب على إيران أن تواصل الامتثال لالتزاماتها وفقا لخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بينما في الوقت نفسه، يجب على الأطراف الأخرى، أن تكفل تمتع إيران بالفوائد الاقتصادية المتفق عليها سابقا.

ومن ناحية أخرى، نعرب عن قلقنا إزاء عدد الأسلحة النووية الموجودة والأسلحة التي وضعت في حالة تأهب، وإدراج سياسة الردع النووي في المذاهب الأمنية. ومن هنا، لا بد من أن تفي الدول بالتزاماتها من دون تمييز.

من بين الركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، شهدت ركيزة نزع السلاح أقل درجة من التقدم. وهي في حالة شلل وتقتضي اتخاذ تدابير فعالة بحسن نية بغية نزع السلاح العام والكامل، وفقا للأحكام المتضمنة في المادة السادسة من المعاهدة، التي لا تزال سارية المفعول على الرغم من افتقارها إلى تنفيذ. ومن الضروري أيضا احترام وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما في ذلك قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والخطوات الـ ١٣ العملية المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وخطة العمل المعتمدة في عام ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك، لا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا رئيسيا في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك نهيّب بالدول المدرجة في المرفق ٢ الانضمام إلى المعاهدة والتصديق عليها لتيسير دخولها حيز النفاذ. ولا بد من التفاوض في أقرب وقت ممكن على صك ملزم قانوناً وغير تمييزي ويمكن التحقق منه يحظر إنتاج المواد الانشطارية.

في الختام، نأمل أن تلتزم الدول بتقليص المخاطر الاستراتيجية وضمان إنشاء آليات تحقق ذات مصداقية لتعزيز

أما فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي أثارها آخرون في وقت سابق، فإن المملكة المتحدة ما برحت واضحة في موقفها ومؤداه أننا لن نوقع على المعاهدة أو نصدق عليها. وبدلاً من ذلك، ستواصل المملكة المتحدة تعزيز نهج الخطوة تلو الخطوة، والعمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وتشجيع البدء المبكر للمفاوضات واختتامها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

يجب علينا أيضاً أن نكفل بأن يولي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الاعتبار الواجب للإنجازات التي حققها في إطار ركيذته الثانية والثالثة. وفيما يتعلق بالركيزة الثانية، أدت معاهدة عدم الانتشار دوراً لا مثيل له في الحد من سباق التسلح النووي. وصدرت تنبؤات تاريخية عن عشر دول، أو حتى عن عشرين دولة مسلحة نووياً. ولا يزال هناك اليوم أقل من عشر دول. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة، يتيح لنا الاستخدام السلمي للطاقة النووية على صعيد العالم التصدي لبعض من أكبر التحديات، ابتداءً من تغير المناخ إلى النمو الاقتصادي.

كنتيجة مباشرة لمعاهدة عدم الانتشار، تمكنا من تسخير الطاقة النووية لتحسين حياة مواطنينا، على سبيل المثال، في مجالات الأغذية والزراعة والرعاية الصحية، وكما ذكرت، تغير المناخ. ولهذه الأسباب وغيرها، لا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن معاهدة عدم الانتشار، التي تقترب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، لا تزال أساسية للحفاظ على عالم ينعم بالأمن والأمان.

نتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع الدول الأطراف للوصول إلى خاتمة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لهذا العام، والمساعدة على ضمان إبقاء معاهدة عدم الانتشار فعالة ومحورية لكي نكفل أمننا الجماعي لسنوات عديدة في المستقبل.

٢٠١٩، واستضافنا مع مجموعة واسعة من ممثلي الدولة والمجتمع المدني والأكاديميين سلسلة من جلسات استقاء المعلومات.

ثانياً، لقد نسقنا العملية التي شارك فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس منذ تشكيل اللجنة التحضيرية، التي تواصل عملها الممتاز تحت القيادة الصينية. واستضافت المملكة المتحدة في لندن مؤتمرًا خمسة من المدراء العامين في الفترة من ١٢ إلى ١٣ شباط/فبراير، ورحبت فيه بالسفير غوستافو زلاوفين وأعضاء آخرين في المكتب لإجراء تبادل مثمر للآراء. وشملت مناقشات الأعضاء الخمسة الدائمين في ذلك المؤتمر جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، بما فيها تحسين الشفافية والتعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين بشأن طائفة من المبادرات.

ثالثاً، في ضوء تركيزنا على الشفافية، تضمن المؤتمر يوماً للمجتمع المدني ومنتديات الفكر للعمل مع المدراء الخمسة ومناقشة تلك القضايا الهامة.

رابعاً، فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية، تعمل الدول الخمس الأعضاء معاً لتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ونحن جميعاً نؤيد تأييداً كاملاً برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي نضمن بأن تتاح فوائد التكنولوجيا النووية لمن هم بأمرس الحاجة إليها. ومع ذلك، لا نقلل من شأن التحديات المحيطة بالمؤتمر الاستعراضي. ونحن نعلم أن بعض الدول تشعر بأن التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي كان بطيئاً. والمملكة المتحدة تعمل باستمرار مع طائفة واسعة من الدول، وتأخذ هذه الشواغل على محمل الجد. وترى المملكة المتحدة أن أي مناقشة مجدية بشأن نزع السلاح يجب أن تأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الأوسع نطاقاً، والتي تزداد صعوبة. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية العمل من أجل عالم أكثر أمناً واستقراراً، تشعر فيه الدول التي لديها أسلحة نووية بأنها قادرة على التخلي عنها.

وتؤكد تونس على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام الدول غير الأطراف إليها كدول غير نووية. كما تؤكد على الحاجة الماسة إلى التزام كل الدول الأطراف بالتعهدات التي أعلنتها خلال دورات الاستعراض السابقة.

ففضّل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥ لا يجب أن يثبينا عن مواصلة الجهود وتكثيفها من أجل الحفاظ على مصداقية واستمرارية المنظومة التي ترسيها المعاهدة، وهو ما يستوجب العمل على إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ من خلال التوصل إلى نتائج واضحة حول تنفيذ كافة الالتزامات السابقة وتعزيز فاعلية المعاهدة. وفي هذا السياق، نذكر بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

تعتبر تونس أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يكتسي أهمية كبرى في تحقيق أهداف نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار، وبالتالي تعزيز مقومات السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتأكيداً لسياستها ومواقفها المبدئية بخصوص نزع السلاح وعدم الانتشار، انضمت تونس، بالإضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى كل من معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (اتفاقية بليندايا). كما أيدت تونس اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في الجمعية العامة، إيماناً منها بأن هذه المعاهدة تتسق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤيد أهدافها.

في اعتقادنا، فإن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق

السيد الأدب (تونس): في البداية، أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة، وأرحب بمعالى وزير الخارجية الألماني السيد هايكو ماس. كما أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، والسفير غوستافو زلاوفن، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ على إحاطتهما القيمتين.

تجدد تونس دعمها الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ككل، وهي ملتزمة بالإسهام في إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة المقبل. كما تؤكد أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على توازن تنفيذ ركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، نعرب عن القلق من أن تؤدي مواصلة عدم إحراز أي تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي إلى إضعاف نظام عدم الانتشار برمته.

وإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول ما زالت تولى الأسلحة النووية مكانة رئيسة في مذهبها الأمنية، وتتيح استخدامها ضد دول غير نووية. كما أن الإعلان عن برامج تحديث للترسانات النووية يمثل مبعث انشغال باعتبار أنه يندرج بسباق تسلح نووي نوعي خطير.

وتتابع تونس بقلق الصعوبات التي تواجهها بعض الاتفاقيات المتعلقة بعدم الانتشار وخفض الأسلحة النووية على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، وهي تأمل في أن تستأنف جميع الأطراف المعنية الحوار بهدف الحفاظ على الاتفاقيات التي لا تزال قائمة، والدفع باتجاه التنفيذ الكامل والفعال لها، مما سيسهم في دعم النظام القائم على القانون الدولي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

كما وفرت إطارا للتقاسم الآمن للتكنولوجيا النووية المدنية، مثل الطاقة والاستخدامات الطبية والزراعية. ويمكننا جميعا أن نتفق على أن معاهدة عدم الانتشار جعلت، ولا تزال تجعل، العالم أكثر أمنا واستقرارا. ولا يوجد بديل موثوق به للمعاهدة.

ومع ذلك، ينبغي ألا نفترض أن المعاهدة ستحافظ على إنجازاتها ودورها الإيجابي دون الدعم النشط لتنفيذها والامتثال لها. ينعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العاشر لاستعراض المعاهدة هذا العام في بيئة أمنية معقدة، مع تزايد الضغط الدولي على هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يزال إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المعاهدة يشكل تحديا. إن عدم الامتثال وخطر الانتشار يسببان أخطر أوجه القلق.

ولا يمكن التسامح مع الانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب أن يظل هدفنا هو ضمان عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل والقابل للتحقق لجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وحتى ذلك الحين، يجب على جميع الدول أن تنفذ الجزاءات.

وتشعر إستونيا بقلق عميق إزاء اتخاذ إيران خطوات لا تتفق مع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على مواصلة التقيد الصارم بجميع التزاماتها المتصلة بالأسلحة النووية والعودة دون إبطاء إلى الامتثال الكامل لخطة العمل المشتركة الشاملة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد التزامات إيران والتحقق منها.

وتتشاطر إستونيا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتواصل الدعوة إلى اتباع نهج تدريجي بطريقة واقعية ومسؤولة، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويأخذ هذا النهج في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية، دون تجاهل الشواغل المتعلقة بالمخاطر التي تشكلها الأسلحة

الأوسط يمثل إطارا مناسباً لجمع كل الأطراف المعنية والتأسيس لحوار بناء من أجل معالجة التحديات المرتبطة بنزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة. كما يمكن لهذا المسار، بتضافر جهود الجميع، أن يؤدي إلى إنشاء آلية إقليمية تساهم في توطيد مقومات السلام والأمن المستدامين في المنطقة، وتعزز التعاون في هذا المجال، على أساس ما سيتم الخروج به من قرارات وتوصيات بتوافق الآراء.

كما نعتبر أن هذا المؤتمر خطوة في الاتجاه الصحيح تستحق المساندة، خاصة من الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار النووي والراعية لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ونود أن نجدد التأكيد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مسؤولية دولية جماعية، وندعو كل الأطراف المعنية إلى المشاركة في الدورات المقبلة للمؤتمر.

السيد يورغنسون (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أثنى على مبادرة ألمانيا بالدعوة إلى عقد جلسة اليوم المهمة بشأن مسألة عدم الانتشار. إن الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتيح للمجلس فرصة للإعراب عن التأييد للمعاهدة ولتحمل المسؤولية الجماعية عن مستقبلها.

وأود أيضا أن أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد زلوفينين على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وعلى مدى ٥٠ عاما، كانت معاهدة عدم الانتشار أداة رئيسية متعددة الأطراف للجهود العالمية الرامية إلى السعي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومعاهدة عدم الانتشار، التي تضم ١٩٠ دولة عضوا، هي الاتفاق الذي سجل أكبر مستوى انضمام في ميدان تحديد الأسلحة. وقد ساعدت المعاهدة بشكل كبير على احتواء انتشار الأسلحة النووية وخفض عدد الأسلحة النووية المكعدة عما كانت عليه في ذروتها إبان الحرب الباردة.

الأطراف الرئيسية التي ترمي إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ونأمل أن تشارك جميع الدول الأطراف مشاركة بناءة وبحسن نية في إيجاد أرضية مشتركة تمكنا من تحقيق نتيجة ناجحة خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة عدم الانتشار. فثمة ما يوحدنا أكثر مما يفرقنا. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن إيجاد تلك الأرضية المشتركة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أرحب هنا اليوم بحضور الوزير الاتحادي الألماني للشؤون الخارجية، السيد هايكو ماس. وأود أيضا أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو والسيد غوستافو زلوفينين على إحاطتيهما بشأن التحديات التي تواجه المؤتمر المقبل لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وهي أحد الأركان الأساسية لنظامنا للأمن الجماعي. وهي حصننا الذي لا غنى عنه ضد مخاطر انتشار الأسلحة النووية. بل إنها في الواقع الصك الوحيد الذي يجعل من الممكن منع نشوب حرب نووية، كما جاء في ديباجة المعاهدة، فيما يسمح أيضا باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والحفاظ على المعاهدة أمر أساسي لأن التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها لم يختف ولأن عاملنا اليوم بات أكثر غموضا وتقلبا من أي وقت مضى.

فنحن نشهد تدهورا مقلقا في بيئتنا الاستراتيجية، والتي تغذي أوجه التفاوت والتقصير عدم استقرارها. ويجتمع مجلس الأمن بصورة دورية لمعالجة جميع حالات الأزمات تلك، التي تتضاعف، من بلاد الشام إلى شمال شرق آسيا، في حين لا تزال إدارة أزمات الانتشار، للأسف، أولوية رئيسية ما زالت تتطلب منا اتخاذ إجراءات. وفي هذا السياق، كيف يجب أن تكون خريطة طريقنا المشتركة، وكيف يمكننا أن نكفل الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتوازن أركانها الثلاث؟

النووية. وفي هذا الصدد، لا يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمرا حاسما لتقييد تطوير أسلحة جديدة وتحسين الأسلحة القائمة. ونحث جميع الدول، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

وتشمل التدابير العملية التي لا تقل أهمية، البدء الفوري لمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ والعمل على الحد من المخاطر؛ والحوار بشأن العقائد النووية؛ وإعادة تأكيد ضمانات الأمن السلبية القائمة.

وبينما ندرك البيئة الأمنية الصعبة التي لا يمكن التنبؤ بها، فإننا بحاجة إلى المضي قدما في بناء الثقة وتعزيز آليات التحقق من نزع السلاح النووي والشفافية بشأن الترسانات النووية، بغية إيجاد سبيل لتحقيق مزيد من التخفيضات في مخزونات الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على مواصلة عملها بشأن جميع المسائل المذكورة أعلاه وزيادة جهودها لتحقيق نتائج.

وأخيرا، ينبغي عدم التقليل من قيمة الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار ودور منظومة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز تطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية على نحو مسؤول. ولضمان الاستخدام الآمن للطاقة النووية، من المهم أن تلتزم جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأعلى معايير الأمان والأمن. وتعرب إستونيا عن التزامها بدعم صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامجها للتعاون الفني.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأساس للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم وتعزيز تلك المعاهدة المتعددة

وروسيا مواصلة تخفيض ترسانتيهما النوويتين؛ والتعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ والشروع في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في إنتاج الأسلحة.

أخيرا، فإن العمل على التحقق من نزع السلاح النووي أمر بالغ الأهمية ويجب أن يستمر، ولكن ذلك لا يكفي. ويجب علينا أن نزيد من جهودنا للحد من المخاطر الاستراتيجية، وستقوم فرنسا بدورها كاملا في هذه الجهود. وكما قال الرئيس ماكرون في بيان مؤرخ ٧ شباط/فبراير، فإن فرنسا مستعدة أيضا للمشاركة في مناقشات تجمع بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في سياق معاهدة عدم الانتشار لمناقشة أولوياتها لنزع السلاح النووي وبناء الثقة وشفافية ترسانات هذه الدول واستراتيجياتها النووية.

وفيما يتعلق بالتعاون النووي للأغراض المدنية، ستواصل فرنسا، التي تسخر الطائفة الكاملة من التكنولوجيات النووية لإنتاج الطاقة والعديد من التطبيقات الأخرى، دعم البلدان الراغبة في السير على هذا الطريق أو تطوير قدراتها في هذا المجال. وسنواصل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمواصلة تقديم الإسهامات المناسبة، بما في ذلك في مجال الأمان والأمن النوويين، وهما شرطان لا غنى عنهما لتطوير الطاقة النووية على نحو مسؤول.

إن معاهدة عدم الانتشار، بالنظر إلى طابعها القوي واستمراريتها وعالميتها، تجسد هدف تعددية الأطراف القوية والفعالة القائمة على القانون، وهو هدف يجب أن نعمل من أجل تحقيقه بصورة جماعية. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لدخول المعاهدة حيز النفاذ، أجدد هنا دعوتنا للأعضاء من أجل المضي قدما معا نحو تعزيز الإطار الأمني المتعدد الأطراف، الذي تشكل المعاهدة أحد أركانه. ويمكنهم أن يطمئنوا إلى التزام

من المهم قبل كل شيء الحفاظ على استجابة قوية وموحدة للانتشار النووي، سواء بمعالجة أزمة كوريا الشمالية أو ضمان عدم حصول إيران أبداً على أسلحة نووية. وإلى جانب الأزمات، يجب أن نقدم دعماً الكامل للهيئات الدولية، وفي مقدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يجب أن تظل لديها الوسائل اللازمة للقيام بأنشطتها. ونأمل أن تنضم جميع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى البروتوكول الإضافي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أضيف أنه يجب علينا أيضا أن نعزز جميع التدابير الرامية إلى مكافحة الخطر الحقيقي الذي يشكله الإرهاب النووي أو الإشعاعي، بدءا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي سيستعرضه المجلس خلال هذا العام.

ويجب علينا أيضا أن نشجع اتباع نهج عملي وواقعي إزاء نزع السلاح، الذي تبين المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار الهدف النهائي منه. فنزع السلاح ليس كافيا في حد ذاته كهدف. ويجب علينا أولا تحسين ظروف الأمن الدولي. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أيضا أن نرى العالم كما هو. إن التوقعات بشأن نزع السلاح النووي كبيرة. غير أنه في ظل واقع العالم اليوم، لن يسهم إصدار قرار بنزع السلاح النووي في تحسين أمننا وضمن الاستقرار الاستراتيجي، بل إنه سيؤدي إلى عكس ذلك. وأود أن أعيد التأكيد في هذا المقام على أن فرنسا لن تنضم إلى معاهدة تحظر الأسلحة النووية، والتي لن تنشئ التزامات جديدة ولكنها ستضعف معايير معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار.

وقد اتخذت فرنسا تدابير قوية وملموسة في مجال نزع السلاح، ساعدت في تسجيل حصيلة فريدة من نوعها، تمشيا مع مسؤولياتنا ومصالحنا. ونحن ملتزمون بنزع السلاح النووي تدريجيا، والذي تلتزم بموجبه جميع الدول بتهئية الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يوفر الأمن غير المنقوص للجميع. ومن الواضح أن ذلك يتطلب من الولايات المتحدة

حيز النفاذ بعد ذلك. وشهدنا توافق آراء متينا على الصعيد الدولي بشأن الدور الذي لا غنى عنه للمعاهدة في مجال صون السلام والأمن الجماعيين. وقد نجحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مدار نصف قرن ويرجع ذلك على وجه التحديد إلى أنها تخدم المصلحة المشتركة الأساسية المعترف بها على نطاق واسع، والمتمثلة في الحد من انتشار أخطر الأسلحة في العالم.

وشهدنا أيضا إحراز تقدم هائل في مجال نزع السلاح، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن معاهدة عدم الانتشار ساعدت في الحد من ظهور دول نووية جديدة. ومع تراجع حدة توترات الحرب الباردة ونجاح نظام الانتشار القائم على المعاهدة في الحد من انتشار الأسلحة النووية، أصبح من الممكن تخفيض الترسانات النووية لكل من الولايات المتحدة وروسيا إلى مستويات لم نشهدها منذ خمسينيات القرن العشرين. وانخفض مخزون الولايات المتحدة اليوم إلى أقل من ثمن ذروته خلال الحرب الباردة.

ويجب أن ندرك أيضا أن التقدم نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يجب أن يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية العالمية. ولا يمكننا أن نغفل حقيقة إسهام تصرفات الدول التي تقوم بتوسيع مخزونها النووية وتحديثها وتحدد جيرانها وتنتهك التزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة في تدهور الأوضاع الأمنية العالمية.

ولمواجهة التحديات الأمنية التي تعوق تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح، أطلقت الولايات المتحدة، بالتعاون مع أكثر من ٤٠ شريكا دوليا، مبادرة جديدة رائدة، بعنوان "تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي". وقد اجتمع الفريق العامل المعني بالمبادرة بالفعل مرتين، وسيجتمع مرة أخرى في شهر نيسان/أبريل. ويسعى الفريق العامل إلى تعزيز الحوار البناء بشأن تحديد التحديات التي تواجه نزع السلاح واستكشاف سبل تحسين

فرنسا القوي في هذا الصدد، إلى جانب جميع أولئك الذين يرغبون في السير على هذا الطريق بحسن نية.

السيدة نورمان - شالي (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في توجيه الشكر إلى ألمانيا على دعوتها إلى عقد هذه الجلسة اليوم لإظهار الدعم البالغ الأهمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

يتصدى مجلس الأمن لبعض أكبر التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، نتطلع إلى الاحتفال بتلك المناسبة التاريخية معنا هنا في الأمم المتحدة في ٥ آذار/مارس. فعلى مدى قرابة خمسة عقود، أثبتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهميتها البالغة لصون السلام والأمن الدوليين. فقد جعلتنا أكثر أمنا من خلال تقييد انتشار الأسلحة النووية. ومكنتنا بذلك من الاستخدام السلمي للطاقة النووية على الصعيد العالمي وساعدت أيضا في تهيئة الظروف المواتية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

قبل ٥٠ عاما، لم يجرؤ سوى القليلين على التنبؤ بأننا سنكون هنا اليوم للاحتفال بنجاح المعاهدة. وقبل إبرام معاهدة عدم الانتشار، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها الشديد إزاء التأثير التراكمي المحتمل للانتشار التعاقبي للأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد مخزونات العالم من هذه الأسلحة ويقوض الثقة في قدرة سياسات عدم الانتشار على منع مثل هذه المتواليات الخطيرة. مع ذلك، وكدليل على التصميم الدبلوماسي الكبير، اتحد المجتمع الدولي ضد هذا التهديد الجماعي، مما عكس توافقا نادر في الآراء في زمن الاستقطاب إبان الحرب الباردة. وتوجت جهودنا بالنجاح في التفاوض على تلك المعاهدة الحيوية ودخولها

ويجب أن تتحد الدول أيضاً فيما يخص تحقيق هدف إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية نهائياً وعلى نحو يمكن التحقق منه تماما. ويجب أن نظل ملتزمين بتهيئة مستقبل آمن وسلمي ومشرق لكوريا الشمالية في حال وفائها بالتزاماتها. ويجب أن نظل متحدين في إصرارنا على أنه لا ينبغي لإيران أن تجد أبداً وسيلة لحيازة أسلحة نووية.

وسيشكل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ أيضاً فرصة لتسليط الضوء على الكيفية التي أتاحت بها معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل أوسع نجاح التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية. ونهدف إلى تعزيز هذا النجاح. كما أننا متفائلون بأن معاهدة عدم الانتشار ستظل في صلب الأمن الدولي. ولكن هذه النتيجة بعيدة عن أن تكون مضمونة. ويجب أن نستمر في الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها حتى يتسنى للذين سيأتون بعدنا أن يحتفلوا بعد مرور ٥٠ عاماً بالذكرى المئوية لإبرام المعاهدة باعتبارها إنجازاً دائماً لا يزال يعزز الأمن والرخاء الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

أكد جميع الأعضاء على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إنجاز مهم. ومن المهم للغاية إعادة تأكيد المكاسب التي حققتها المعاهدة وتعزيزها في السياق الدولي الحالي، حيث يسود انعدام الثقة على حساب العمل الجماعي وحيث يُحتمل تجاوز الخطوط الحمراء للماضي. وفي الواقع، فإن نظامنا المتعدد الأطراف، القائم على القانون الدولي الذي تم بناؤه بعناية من خلال توافق الآراء، يجري تفويضه بشكل متزايد، لا سيما في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وعدم إحراز تقدم نحو إخلاء كوريا الشمالية من السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه والتهديدات التي تواجه خطة العمل الشاملة

الظروف الأساسية في بيئة الأمن العالمية من أجل إحراز مزيد من التقدم صوب نزع السلاح النووي ونزعه في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، وبينما تشدد مبادرة "تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي" على الحوار والتواصل الدبلوماسي مع جميع الأطراف المعنية، فإنها تتناقض تناقضاً صارخاً مع معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي لا تتصدى للتحديات الأمنية التي لا تزال تجعل الردع النووي ضرورياً. ولن تقضي تلك المعاهدة على رأس حربي نووي واحد ولن تجعل أي دولة أكثر أماناً. وفي الواقع، عند استعراض نص المعاهدة، من الصعب تجنب الاستنتاج بأن القائمين على صياغتها سعوا إلى إعطاء ثقل قانوني أكبر لوثيقتهم على حساب معاهدة عدم الانتشار، وهذا أمر مؤسف.

وفيما يتعلق بمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق نتيجة إيجابية خلال ذلك الاجتماع تعكس توافق الآراء على أوسع نطاق ممكن. ونعتقد أن تحقيق توافق الآراء ممكن إذا ركزت أطراف معاهدة عدم الانتشار على الحالة إجمالاً وأكدت مصالحها المشتركة وتجنبت الإصرار على المواقف المثيرة للخلاف التي لا يمكن أن تؤدي للتوصل إلى توافق في الآراء.

ومن أجل تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار، يجب على الدول دعم إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أداة مهمة توفر للوكالة القدرة على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية في الدول من خلال اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة. وقد أصبحت تلك الاتفاقات، بالاقتران مع البروتوكول الإضافي، تشكل المعيار الدولي الفعلي في مجال الضمانات النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الموردة للمواد النووية أن تجعل اعتماد الدول المتلقية للبروتوكول الإضافي شرطاً للصادرات النووية.

تتبع الصين نفس المسار، بما في ذلك قيامها بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية بصورة كاملة ولا رجعة فيها.

ولا يمكن للنظام الدولي القائم على سيادة القانون أن ينجح، إلا إذا احترمت الجميع القواعد. وحتى إذا كانت بعض الدول تتحمل مسؤولية محددة، فإن تعاون جميع الدول يظل ضرورياً لنجاح معاهدة عدم الانتشار. ولهذا السبب، فإننا ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

وتشير بلجيكا أيضاً إلى أن عالماً خالياً من الأسلحة النووية يعني عالماً خالياً من التجارب النووية. وتعرب بلجيكا عن أسفها لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت قبل أكثر من ٢٠ عاماً، لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب عدم انضمام ثماني دول مدرجة في المرفق ٢.

كما يتطلب تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعم جهاتها الفاعلة المؤسسية، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي يجب تخصيص منبر مناسب لها خلال المؤتمر الاستعراضي. وأخيراً، نؤكد أن بلجيكا، بوصفها الرئيس المقبل لمجموعة موردي المواد النووية، ستهتم اهتماماً خاصاً بالتطورات التكنولوجية الأخيرة التي من المرجح أن تقصر الطريق نحو حياة الأسلحة النووية.

وفي الختام، تعيد بلجيكا بقوة تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وتدعو أعضاء المجلس إلى تجاوز خلافاتهم والعمل معاً من أجل النهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

المشتركة المتعلقة بإيران، وكذلك انتهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وعدم التأكد من تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، هي جميعاً علامات غير مشجعة.

ومن المسلم به أن بيئة الأمن الحالية تتسبب في مصاعب محددة لا ينبغي الاستهانة بها. ولكن التحديات الحالية لا يمكن أن تكون عذراً للتقاعس عن العمل، أو ما هو أسوأ من ذلك، الرجوع خطوة للوراء، حيث تسود مصالح البعض على مصالح الآخرين.

ولذلك، تؤكد بلجيكا من جديد دعمها القوي للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتحث جميع الدول الموقعة على ألا تدخر جهداً لتحقيق نتيجة إيجابية خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل. ويتجلى هدفنا النهائي في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وليس هناك سوى طريقة واحدة لتحقيق ذلك: التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار. وثمة دور لمجلس الأمن يجب عليه القيام به في معالجة قضايا عدم الانتشار، مثل مسألتى كوريا الشمالية وإيران، وكذلك عن طريق تحسين الحالة الأمنية العامة من خلال دوره في حل النزاعات.

وعلاوة على ذلك، تقع مسؤولية محددة على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، وهم الدول الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها في معاهدة عدم الانتشار. وبما أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي هما الدولتان اللتان تمتلكان حوالي ٩٠ في المائة من ترسانة الأسلحة النووية في العالم، يقع على عاتقهما واجب تجنب المنافسة العسكرية والنووية غير المحدودة. وثمة أهمية كبيرة لمصير معاهدة ستارت الجديدة، وهي المعاهدة الوحيدة التي تحد من نشر الأسلحة الاستراتيجية، في هذا السياق. ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا مؤخراً لتقليل مخزوناتها من هذه الأسلحة ووسائل إيصالها. ونأمل أن